العرب
الإثنين 2020/08/24
السنة 43 العدد 11799

الراعي يصعّد ضد حزب الله ويطالب بمداهمة مخازن أسلحته

البطريرك الماروني متسائلا: لم حصرُ السلطة في منظومة أثبتت فشلها

البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي حزم أمره في المضي قدما لـ"تعرية" أقطاب السلطة في لبنان، وفي مقدمتهم حزب الله، الذي يرى الكاردينال أن سلاحه أصبح عبئا ثقيلا، لم يعد البلد قادرا على تحمله.

هل هجر الاستقرار لبنان

بيروت – صعد البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي في عظته الأحد الهجوم على حزب الله دون أن يسميه، داعيا السلطات اللبنانية إلى مداهمة "كل مخابئ السلاح والمتفجرات ومخازنه المنتشرة من غير وجه شرعي بين الأحياء السكنية والمدن والبلدات والقرى".

وقال البطريرك الماروني في نبرة غير معهودة موجهة ضد الحزب المدعوم من إيران وتعكس نفاد صبر ممّا آل إليه الوضع في لبنان، إن "بعض المناطق اللبنانية تحولت إلى حقول متفجرات لا نعلم متى تنفجر ومن سيفجرها"، مشدّدا على أنّ "وجود هذه المخابئ يشكل تهديدا جديا وخطيرا لحياة المواطنين التي ليست ملكا لأي شخص أو فئة أو حزب أو منظمة".

وكان انفجار مدمر قد ضرب في الرابع من أغسطس الجاري مرفأ بيروت، وأدى إلى مقتل العشرات وتشريد الآلاف فضلا عمّا خلفه من دمار واسع في المدينة.

وبحسب تقديرات أولية، وقع الانفجار في عنبر 12، الذي قالت السلطات إنه كان يحوي نحو 2750 طنا من مادة "نترات الأمونيوم"، مُصادرة ومُخزنة بطريقة غير سليمة منذ عام 2014، ولأن الإهمال يبدو الفرضية الأولى لما حدث بيد أن فرضية الاعتداء من قبل إحدى الجهات تبقى مطروحة.

> انقسام حول التحقيق في الانفجار؛ ففيما تدعو قيادات روحية وسياسية إلى تحقيق دولي، يرفض حزب الله هذا الخيار

ويشهد لبنان انقساما حول التحقيق في انفجار المرفأ؛ ففيما تدعو قيادات روحية وسياسية على غرار مفتي لبنان الشيخ عبداللطيف دريان إلى تحقيق دولي في انفجار المرفأ، يرفض آخرون بينهم حزب الله ورئيس التيار الوطني الحر (حزب رئيس الجمهورية) جبران باسيل اللجوء إلى هذا التحقيق والاكتفاء بتحقيقات مؤسسات الدولة.

وقال الراعي خلال ترؤسه القداس في كنيسة الصرح البطريركي الصيفي في الديمان، إنّ "ما يدمي القلب بالأكثر (بعد كارثة انفجار المرفأ) ويثير الغضب الشعبي هو أن بعض مسؤولي الدولة يتعاطون مع الكارثة من زاوية سياسية ويحولون دون تحقيق دولي يكشف بواسطة تقنياته وحياديته أسباب التفجير ويحدد المسؤوليات بتجرد ونزاهة".

وأضاف "يكاد الغضب الشعبي أن يتفجر عند رؤية المعنيين بتأليف حكومة جديدة، يقاربون عملية التأليف من منظار انتخابي ومصلحي ويضعون الشروط والشروط المضادة، وكأن لا البلاد انهارت، ولا الجوع عمّ، ولا الكيان ترنح، ولا انفجار المرفأ حصل، ولا 200 شهيد سقطوا، ولا ألوفا من الجرحى، ولا مئات الألوف من دون مأوى، ولا بيروت تدمرت، ولا عقوبات قديمة وجديدة، ولا وباء كورونا يكتسح البلاد". وعمق الانفجار من ندوب لبنان الذي يئن تحت ثقل أزمة مالية عميقة، في ظل تحفظات دولية على تقديم الدعم المالي قبل أن تقدم الطبقة السياسية الحاكمة على إصلاحات جوهرية سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي في علاقة بضرورة وقف حزب الله الشيعي التدخل في الصراعات الإقليمية وتسليم ترسانته العسكرية المخزنة في المناطق الآهلة بالسكان.

وما يزيد الوضع سوءا حالة التشظي السياسي في ظل إصرار الفريق السياسي الحاكم الذي يقوده حزب الله على إبقاء هيمنته على البلد، دون مبالاة بأوجاع الناس، وليس أدل من المشاورات الجارية بشأن تشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة حسان دياب التي استقالت بعد يومين من الانفجار على خلفية احتجاجات شعبية واسعة.

وقال البطريرك الماروني "إنّ الشعب والعالم يترقّبان تأليف حكومة إنقاذ وطنيٍّ واقتصاديٍّ سريعا دونما إبطاء، مهما كان السبب، شرط أن تتألف من رجالات إنقاذ. فلمَ مقاومة الإصلاح؟ ولمَ حصرُ السلطة في منظومة أثبتَتْ فشلَها؟ إنّ ما نخشاه أن يكونَ أحدُ أهداف التسويف في تأليف الحكومة هو إعادةُ لبنان إلى عزلته التي كان يَرزح تحتها قبل تفجير المرفأ".

وأثار انفجار بيروت تعاطفا لافتا مع لبنان، ما شكل بارقة أمل للبنانيين بعودة وضع البلاد على خارطة الرعاية الدولية، لكن مسار الأمور وسياسات أقطاب السلطة يشيان بأن الأزمة في هذا البلد ستبقى "محلك سر".

وجدد الراعي، الأحد دعوته إلى وثيقة بعنوان "لبنان الحياد الناشط"، التي أطلقها في 17 أغسطس الجاري، قائلا في هذا الصدد "لقد بات الحياد معيارَ قناعتنا بمفهوم لبنان الكبير ودوره التاريخيّ وصيغة الشراكة التي أرساها الميثاق الوطنيّ وطوّرها اتّفاق الطائف. إنّ بناء الدولة القويّة مرهونٌ باعتماد الحياد لا بالاستغناء عنه. وهذا ما نرجوه عشيّة الاحتفال بالمئويّة الأولى لإعلان دولة لبنان الكبير. صحيحٌ أنّ لبنان صغيرٌ بمساحته، لكنّه كبيرٌ بشعبه ورسالته".

ويهدف طرح الحياد الناشط بحسب تصريحات سابقة للراعي، إلى ضرورة "تعزيز مفهوم الدولة اللبنانية، من خلال جيش قوي وقضاء مستقل ومؤسسات قادرة على تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي"، وهذا ما يفرض عمليا على حزب الله نزع سلاحه والنأي بنفسه عن حرائق المنطقة، والتحول إلى حزب مدني، ولكن الأخير لا يبدو مستعدا لهكذا توجه في ظل ارتهان قراراه بيد إيران، وهذه من الأسباب التي دفعت على ما يبدو الكاردينال إلى التصعيد ضده في ظل قناعته بأن الوضع في لبنان لم يعد يحتمل.

وقال البطريرك الماروني في وقت سابق؛ إن هيمنة حزب الله على الحكومة والسياسة في البلاد، تجعل لبنان وحيدا ومحروما من الدعم الخليجي أو الأميركي أو الأوروبي.

«وصفة الراعي» لإنقاذ لبنان أم لتحصين أسوار الطائفة
ص13

إفراج وانفراج في أزمة نقابة المعلمين بالأردن

عمان – أفرج القضاء الأردني عن أعضاء مجلس نقابة المعلمين بعد نحو شهر من توقيفهم للتحقيق معهم في تهم تتعلق بارتكاب "تجاوزات مالية" لم تعلن تفاصيلها.

ومن شأن الخطوة أن تهدئ الأجواء المتوترة بين المعلمين والحكومة، التي لا تريد بالواضح المزيد من المناكفات في ظل عودة تفشي فايروس كورونا، واقتراب العودة المدرسية.

وكان القضاء الأردني قرر في 25 يوليو وقف نقابة المعلمين عن العمل وإغلاق مقراتها لمدة سنتين، وتوقيف 13 من أعضاء مجلس النقابة للتحقيق معهم في "تجاوزات مالية".

وجاءت القرارات بعد أيام على تنظيم النقابة مسيرة شارك فيها المئات من المعلمين للمطالبة بصرف علاوة تمّ الاتفاق عليها مع الحكومة نهاية العام الماضي، وجمدتها الحكومة إلى نهاية العام الجاري على خلفية الأزمة الاقتصادية التي عمقتها جائحة كورونا.

وقال مصدر قضائي إن "قاضي محكمة بداية عمّان محمد الطراونة أصدر الأحد قرارات بالإفراج عن أعضاء مجلس نقابة المعلمين".

من جهته، أكد محامي نقابة المعلمين بسام فريحات أن "محكمة بداية عمان أفرجت عن أعضاء نقابة المعلمين الـ13 وعلى رأسهم نائب نقيب المعلمين ناصر النواصرة لانتهاء مدة التوقيف القانونية لمدة شهر ومن دون كفالات".

وأضاف أن "المحكمة أصدرت كذلك قرارا بالموافقة على الإفراج عن عدد من المعلمين الذين جرى توقيفهم على خلفية اعتصامات نقابة المعلمين"، من دون إعطاء المزيد من التفاصيل حول أعدادهم.

ويأتي قرار الإفراج عن هؤلاء الموقوفين قبل نحو أسبوع من بدء العام الدراسي في الأردن المقرر في الأول من سبتمبر المقبل وتزامنا مع بدء دوام أعضاء الهيئة التدريسية في المدارس الحكومية الأحد. وكان أعضاء مجلس النقابة الـ13 مثلوا أمام المدعي العام في عمّان للتحقيق معهم.

ونفذت نقابة المعلمين العام الماضي إضرابا استمر شهرا كاملا توصلت بعده في السادس من أكتوبر إلى اتفاق مع الحكومة يحصل بموجبه المعلمون على زيادة تتراوح بين 35 إلى 75 في المئة على رواتبهم الأساسية. ونتيجة الصعوبات الاقتصادية بسبب الشلل الذي رافق التدابير لمكافحة تفشي وباء كوفيد – 19، قررت الحكومة في 16 أبريل الماضي وقف العمل بالزيادة اعتباراً من الأول من مايو وحتى نهاية العام الحالي.

وعلى خلاف باقي القطاعات التي شملها أيضا التجميد، صعّدت نقابة المعلمين ضد القرار في خطوة اعتبرها كثيرون لا تخلو من دوافع سياسية، ولاسيما مع هيمنة جماعة الإخوان على النقابة.

البرلمان المصري يتحدى القضاء ويتجه للمصادقة على قانون خاص بالأزهر

أحمد حافظ

القاهرة – تترقب الأوساط السياسية في مصر فصلا جديدا من الصدام بين مجلس النواب والأزهر من جهة، والبرلمان والقضاء من جهة ثانية، بعد رفض مجلس الدولة، وهو هيئة قضائية تختص بمراجعة القوانين الحكومية، قانون نقل تبعية دار الإفتاء من الأزهر إلى مجلس الوزراء، ورفض التصديق عليه.

ويصوت مجلس النواب، الاثنين، على قانون فصل دار الافتاء بعد أن رفض مجلس الدولة القانون، وطلب شيخ الأزهر أحمد الطيب من البرلمان حضور جلسة الإثنين لطرح وجهة نظره، حيث اعترض على القانون في السابق.

وقال مجلس الدولة، الخميس، إن انتزاع دار الإفتاء من الأزهر يخالف الدستور، لأنه المؤسسة الوحيدة المعنية بإبداء الرأي الشرعي في المسائل المتعلقة بالفتوى، وإبعاده عن هذه المهمة يمس استقلاليته، ويجعل دار الإفتاء كيانا موازيا له.

وينظر الأزهر إلى مساندة القضاء له في الحفاظ على استقلاله ضد محاولات رسمية للانتقاص منها، على أنها انتصار سياسي في توقيت صعب، ويجلب له المزيد من الدعم والتعاطف، ويضع دوائر تحاول قصقصة أجنحته في موقف بالغ الحرج.

وأكدت مصادر سياسية لـ"العرب"، أن أكثر ما يخشاه الأزهر عدم اعتراف مجلس النواب برفض القضاء لقانون نقل دار الإفتاء لمجلس الوزراء، بحيث يقوم بالمصادقة النهائية عليه، الاثنين، وإرساله لرئيس الجمهورية لإقراره وبدء تفعيله دون اكتراث بمدى مطابقته للدستور من عدمها.

وإذا قرر البرلمان الموافقة على هذه الخطوة، فإنه يُقحم نفسه في صدام محتدم مع القضاء والأزهر، ما يفضي لأزمة سياسية تتطلب من الحكومة التعامل معها بحكمة، في ظل التذمر منها، على خلفية تحريك أسعار سلع ضاعفت أعباء محدودي الدخل.

ويعوّل الأزهر على جهات مجتمعية بسيطة لمساندته في الحفاظ على نفوذه، لأنها أكثر الفئات المتدينة بالفطرة، وتعتبره حصنا لا يجوز المساس به، أو الانتقاص منه.

وحاول الأزهر استثمار مساندة القضاء لموقفه في حشد الرأي العام للضغط على البرلمان للتراجع عن تجريده من الفتوى واحترام الدستور، ما يمثل اختبارا حقيقيا للحكومة في التعامل مع الأمر، لكن تصريح البرلمان بعقد جلسة يقطع هذا الطريق.

ما يعزز تنامي الشعور بأن مجلس النواب سيصدق على انتزاع الإفتاء من الأزهر، أنه سبق وتحدى القضاء عندما رفض قانون الهيئات القضائية الذي منح رئيس الجمهورية سلطات واسعة في طريقة اختيار رؤساء الهيئات، وجرى تمريره بعد معركة حامية مع القضاة.

وثمة مؤسسات قضائية تشعر بضغينة تجاه مجلس النواب، منذ ضرب استقلالها وأعرافها، وقد لا تُمانع خوض معركة معه لإلزامه بالانصياع لأحكامها، وهي الورقة التي ربما يستخدمها الأزهر في محاولة استمالة مجلس الدولة لدعمه.

ولا يرغب البرلمان في الظهور أمام الشارع في صورة المنهزم، لأن طريقة تمرير قانون دار الإفتاء أوحت لكثيرين بأنه مفوض من دوائر حكومية بمواجهة نفوذ الأزهر وتقويض أجنحته، بالتالي لن يُمانع في دخول معركة جديدة مع المؤسستين الدينية والقضائية لتنفيذ المهمة كما ينبغي.

يضاف إلى ذلك أن الفصل التشريعي الأخير لمجلس النواب قارب على الانتهاء، ولم يتبق له سوى أسابيع معدودة لن يستطيع خلالها مراجعة قانون الإفتاء بما يتناسب مع الدستور، وإرساله مرة أخرى لمجلس الدولة لمراجعته، ثم التصديق النهائي عليه وإرساله لرئيس الجمهورية لإقراره وبدء تطبيقه.

الأزهر يراهن على الدعم الشعبي في معركة الصلاحيات

قال محمد أبوحامد، النائب صاحب المقترح التشريعي بتبعية دار الإفتاء للحكومة، "إن إحالة مشروعات القوانين لمجلس الدولة وجوبية، لكن الأخذ برأيه ليس إجباريا، ويخضع فقط لقناعات نواب البرلمان، والمشكلة أن الأزهر لديه حساسية مع أي تشريع يقترب منه ويعتبره مساسا بالدين".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، أن الأزهر لديه أزمة أبدية في تنصيب نفسه وصيا على المؤسسات الدينية كافة، لافتا إلى أنه لا يريد الاعتراف بأن الفتوى قبل سنوات قليلة لم تكن تابعة إليه، فلماذا يُحارب الآن ضد سحبها منه؟

وبدا أحمد الطيب شيخ الأزهر، مستعدا أكثر من أي وقت مضى للدخول في صدام معلن مع الحكومة، ولم يعد لديه ما يخسره، ويكفي غيابه عن المشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة، حيث لم تتحدث وسائل الإعلام عن حضوره للتصويت كما كان معتادا، أو على غرار البابا تواضروس، بابا الإسكندرية والكرازة المرقسية.

وفسر متابعون اختفاء الطيب في الانتخابات بأنه يريد توصيل رسالة شديدة اللهجة إلى دوائر حكومية، مفادها أن مرحلة الصمت على حصار الأزهر بترسانة تشريعات تستهدف نفوذه انتهت، وما زال يمتلك أوراق ضغط سياسية، على رأسها عدم توفير الغطاء والدعم الشرعي لقرارات الحكومة.

محمد أبوحامد

> الأزهر لديه أزمة أبدية في تنصيب نفسه وصيا على المؤسسات الدينية

ويشعر الطيب بأن تجريد الأزهر من الفتوى موجه إليه شخصيا، لاستدراجه، في ظل مواقفه في بعض القضايا الاجتماعية والفكرية، حيث رفض من قبل طلبا بعدم الاعتراف بالطلاق الشفهي، أو تكفير تنظيم داعش الإرهابي والتيارات المناصرة له في سيناء.

وتعوّل الحكومة على نقل تبعية دار الإفتاء إليها، على أن تكون أكثر مرونة من الأزهر في التماهي سياسيا بشكل أكبر مع توجهات الدولة، بإصدار فتاوى تتناغم معها بعيدا عن تشدد المؤسسة الدينية، والاحتماء بالاستقلال واحتكار الرأي الشرعي.

ويلغي قانون دار الإفتاء دور هيئة كبار العلماء في إبداء الرأي في المسائل الشرعية والقوانين والقضايا الأسرية، ما يعني ضمنيا أن الأزهر لم يعد سوى مؤسسة تعليمية ذات توجه ديني.